مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد08،العدد01- مارس2021

OEB Univ. Publish.

أثر تطور بنية الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الفردي في الجزائر، دراسة قياسية اقتصادية

The Impact of the public spending structure's development on the growth of the individual domestic product in Algeria, an econometric study

صديقي حفصة[1] ، د.بوشه محمد[2]*

[1] مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
h.seddiki@univ-boumerdes.dz

[2] مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
M.boucha@univ-boumerdes.dz

تاريخ التسليم: 2020/07/09، تاريخ المراجعة: 2020/08/29، تاريخ القبول:2020/10/08

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر تطور بنية الانفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باستعمال معطيات سنوية للفترة 1974-2017 وبالاعتماد على التحليل الكمي مستعينين باختبارات جذر الوحدة للجيل الأول والثاني واختبارات المقاطع الهيكلية، وبالاعتماد على مقاربة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة (ARDL) و منهجية اختبارات الحدود لـ (Pesaran . al).

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتطور بنية الانفاق العام في الجزائر، الى جانب الأثر الكبير والمعنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في المدى البعيد، عكس متغيرة النفقات النهائية للاستهلاك العام التي لم تبد أي تأثير.

الكلمات المفتاحية: نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة، اختبارات الحدود، التكامل المشترك، بنية الانفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي الفردي.

*د.بوشه محمد boucha.mohamed@yahoo.fr

Abstract

The aim of this study is to analyse the effect of the public spendig structures development on the individual domestic product's growth in Algeria during the period 1974-2017, using the quantitative analysis through first and second-generation unit root tests and structural breaks tests. Based on the Autoregressive Distributed Lag Approach (ARDL) and the bounds test approach (Pesaran . al).

the results of this study confirm the existence of a long-term equilibrium relationship between the individual's share of the gross domestic product in Algeria and the public spending structure's development in Algeria, in addition to the large and significant impact of the gross fixed capital formation in the long run, contrary to the final public consumption expenditure which showed no effect.

Key Words: ARDL, bounds tests, cointegration, public expenditures structure, individual gross domestic product.

1. مقدمة:

يمثل استهداف معدلات مستقرة ومتزايدة للنمو الاقتصادي أحد اهم اهداف السياسة الاقتصادية، وفي هذا الإطار فإن للسياسة المالية دور جوهري في تحقيق هذا المبتغى. إذ تمثل وسائلها المعتمدة (نفقات، إيرادات) الأدوات الرئيسية لتنشيط وتحفيز الحركية الاقتصادية ومواجهة مختلف التقلبات الاقتصادية المحتملة. رغم تباين النظريات الاقتصادية في تفسير حجم تأثير السياسة المالية من جهة، والآجال الزمنية لهذا التأثير (المدى القصير او المدى البعيد)، الا ان اغلب الآداب الاقتصادية والبحوث التطبيقية ترجح فرضية التأثير الفعلي للسياسة المالية.

عرفت نظرية المالية العامة المهتمة بالكيفية التي تستعمل بها أدوات السياسة المالية منذ الازمة الاقتصادية الكبرى تطورات كبيرة ركزت اغلبها على دراسة آثار السياسة المالية على مستويات الدخل، التشغيل والاسعار. الى جانب ذلك فقد أصبحت هذه النظرية الركن الأساسي الذي من خلاله تم تطوير العديد من الوسائل والأدوات المستعملة في نظرية الاقتصاد الكلي. وفي خضم هذا التطور تركز الاهتمام بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة على محاولة الإجابة على التساؤل المتعلق بالكمية والكيفية التي يمكن من خلالها تحويل الموارد المتاحة في الاقتصاد الى استعمال القطاع العام بدل القطاع الخاص، وما هي تكلفة ذلك.

كغيرها من الدول شكلت السياسة المالية في الجزائر الأداة الرئيسية لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المبرمجة (مستوى التشغيل، مستوى الاستثمار، معدل التضخم...)، ومثلت سياسة الانفاق العام الوسيلة المثلى المستعملة من قبل السلطات الاقتصادية سواء اثناء فترة التخطيط الاقتصادي او خلال فترة التحول الاقتصادي، حيث شهدت العشرية الأخيرة مستويات قياسية في حجم الانفاق العام لتقليص من جهة العجز الكبير في مختلف قطاعات البنى التحتية، ومن جهة ثانية نتيجة الوفرة المالية المتأتية من موارد الجباية البترولية الناجمة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط خلال هذه الفترة.

الى جانب النقاش الفكري حول دور السياسة المالية شهدت العشرية الأخيرة اهتماما كبيرا من جانب الدراسات التطبيقية لاختبار أثر متغيرات السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي، التشغيل واهم المتغيرات الاقتصادية الأخرى وهذا بهدف تأكيد او نفي فرضية المضاعف الكينزي، وقد اعتمدت جل هذه الاسهامات على مقاربة التكامل المشترك المطورة في بحوث القياس الاقتصادي، هذا الأخير الذي يهتم بتقديم المحتوى التطبيقي للعلاقات الاقتصادية من اجل اختبار النظريات الاقتصادية، التنبؤ، واتخاذ القرارات المناسبة المسبقة، كما أنه يساعد في تقييم السياسات الاقتصادية الحكومية المسطرة (Geweke, J. F, Horowitz, Joel L. Pesaran, M. H. 2006, p.2) .

يمكن تقسيم المقاربات المستعملة في هذا الإطار الى مقاربتين أساسيتين هما على التوالي مقاربة الخطوتين لاختبار البواقي لكل من (R. F. Engle , C. W. J. Granger, 1987) و (Phillips , Ouliaris, 1990) و مقاربة اختبار الرتب الخاصة بالانحدارات (Johansen, 1991, 1995). الى جانب هذه المقاربات تم استعمال طرق أخرى كمقاربة المتغيرة المضافة (Park .1990)، و أيضا مقاربة الاتجاه المشترك العشوائي (Stock , Watson .1988). غير ان الملاحظة الأساسية لمختلف هذه الطرق هو اشتراط إمكانية تطبيقها فقط في حالة كون المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى. كما طورت بعض البحوث الأخرى طرق لتقدير واختبار وجود علاقات للتكامل المشترك في حالة اتباع معاملات التكامل المشترك لسلوك غير خطي (M.H.Pesaran,Y.Shin,2002) .

اعتمادا على كل ما سبق سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي آثار تطور بنية الانفاق العام في الجزائر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في المدى القريب والبعيد؟

سوف يتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال محاولة تطبيقية باستعمال منهج التكامل المشترك، اعتمادا على مقاربة (Johansen) في حالة المتغيرات مستقرة من نفس الرتبة او مقاربة (Pesaran) واخرون، (Pesaran . Shin, 1999) ، (Pesaran. al, 2001) المعروفة باختبار الحدود، في حالة بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى و البعض الاخر مستقر عند الرتبة الأولى ، مستعينين قبل ذلك بدراسة إحصائية للسلاسل الزمنية المستعملة بدون اغفال إمكانية وجود مقاطع هيكلية داخل متغيرات الدراسة ، مستندين في ذلك على اختبارات المقاطع الهيكلية كاختبار (Bai. Perron, 1998, 2003).

- **الفرضيات**

- توجد علاقة توازنية بين تطور بنية الانفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- أثر بنية الانفاق العام للمدى القصير يختلف عن اثار المدى البعيد.
- تؤثر الزيادة في النفقات الاستثمارية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- **جديد الدراسة**

عكس اغلب الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الانفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي الكلي، فإننا في بحثنا هذا سنحاول تحليل العلاقة التوازنية بعيدة المدى بين تطور بنية الانفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مع استخراج شدة التأثير للمدى القصير. كما تمتاز هذه الدراسة في استعمالها لمقاربة حديثة نسبيا في

دراسة علاقات التكامل المشترك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة (ARDL) ومنهج اختبار الحدود لـ (Pessaran,al) عكس الكثير من الدراسات المستندة على مقاربة (Engel-Granger) او (Johanssen) في دارسة هذه العلاقة ، الى جانب الاخذ بعين الاعتبار لإمكانية وجود مقاطع هيكلية قد يؤدي تجاهلها الى نتائج زائفة، خاصة ما تعلق بدرجة تكامل المتغيرات وبالتالي فاختبارات جذر الوحدة المستعملة هي اختبارات الجيل الأول، الثاني واختبارات الكشف عن المقاطع الهيكلية .

- **اهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى تأكيد او نفي وجود علاقة توازنية بين تطور بنية الانفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1974 الى سنة 2017، الى جانب استخراج مرونات المدى القصير والمدى البعيد لهذه العلاقة وحساب معامل تصحيح اختلالات المدى القصير نحو وضعية التوازن للمدى البعيد، واستخلاص مدة التعديل بغرض تقرير المدى الذي تأثر من خلاله بنية الانفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في انها تتناول موضوع جوهري خاص بالسياسات الاقتصادية الواجب تطبيقها بغرض تحقيق الأهداف المرجوة للنمو الاقتصادي، الى جانب كونه لبنة جديدة في الاسهامات التي تطرقت الى هذا الموضوع باستعمال تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة بغرض التقييم الكمي والدقيق للعلاقة موضوع الدراسة.

- **محاور الدراسة:**

بغرض دراسة الموضوع في اطار منهجي شامل سنقوم بتقسيم محاور الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية، سنتناول في المحور الأول الاطار النظري والنقاش الفكري لدور السياسة المالية عامة وسياسة الانفاق العمومي خاصة داخل الاقتصاد، اما المحور الثاني فسنتطرق من خلاله الى الآداب الاقتصادية والمساهمات البحثية التطبيقية السابقة مع إعطاء اهم النتائج وأنواع الطرق القياسية المستعملة، اما المحور الثالث فسيتم من خلاله التطرق الى الدراسة التطبيقية من خلال الاطار النظري لمقاربة اختبار الحدود و منهجية نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة في دراسة علاقات التكامل المشترك. وفي الأخير سوف يتم ابراز مختلف نتائج البحث في إطار خاتمة تشمل جميع العناصر المستخلصة من الدراسة التطبيقية الى جانب تحليل اهم النتائج.

2. الإطار النظري لدور الانفاق العام في الاقتصاد

بداية من كتابات ادم سميث في المالية العامة والتي حاول تحديد المعايير التي من خلالها يمكن تقييم سياسات الدخل والانفاق الحكومي، ثم محاولة الاسهامات اللاحقة التي حاول روادها تفسير القواعد التي من خلالها يتم تحديد سياسات الدخل والانفاق. تطور المشكل التقليدي لاستعمال الموارد العامة حيث أصبح مركز الاهتمام داخل نظرية المالية العامة (R. Musgrave and A. Peacock,1967,p.1).

شكلت كل من النظرية الكنزية، نظرية (Musgrave) للنفقات العامة، قانون (Wagner) ونظرية المكافئ الريكاردي (l'équivalence Richardienne) الأسس الفكرية المؤيدة لدور المالية العامة وخاصة لدور النفقات العمومية في النمو الاقتصادي(Elalaoui.J, A . Hefnaoui,2018,p.641).

1.2 المضاعف الكينزي.

يعتبر مضاعف الاستثمار في النظرية الكينزية الرابط المباشر بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، غير انه رغم الدور الإيجابي لبعض النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، فانه يمكن لبعض الوسائل المستعملة من طرف الحكومة لتمويل هذه النفقات (التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي، او اللجوء الى الاستدانة) ان تأثر بطريقة سلبية على النمو الاقتصادي. إذا فتأثير النفقات العمومية مرتبط أيضا بمصادر تمويل هذه النفقات (Tendelet J. I, 2018,p.112). فبالنسبة الى كينز تعتبر النفقات العامة عامل خارجي يمكن ان يستعمل كأداة سياسية لتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فان الارتفاع في الاستهلاك العام يمكن ان يؤدي الى الرفع من مستوى التشغيل ومن مردودية الاستثمار بفضل اثار المضاعفات على الطلب الكلي، وبالتالي فان الانفاق العام يؤدي الى الرفع من الطلب الكلي مما يرفع من مستوى الإنتاج.

2.2 نظرية (Musgrave).

ترتكز نظرية (Musgrave,1959) على ملاحظته لوجود ثلاثة مجالات للدخل الفردي تؤدي الى اختلاف في مرونات الطلب الدخلية على الخدمات العامة، وبين انه في حالة الدخل الفردي الضعيف فان الطلب على الخدمات العمومية يكون ضعيفا، اما في حالة ارتفاع مستوى الدخول الى مستويات اعلى من المستوى السابق فان الطلب على الخدمات المقدمة من طرف القطاع العمومي كالصحة، التعليم، النقل، والتجارة يبدا في الارتفاع مما يحتم على الحكومة الرفع من النفقات لتقابل هذه الزيادة.

3.2 قانون (Wagner).

يطرح قانون (Wagner,1893) فكرة ارتباط سياسة الانفاق للدولة بالطلب الاجتماعي، حيث يتبع الانفاق الحكومي تطور الناتج المحلي الخام ولا يجب كبحه في حالة الكساد. رغم بساطته شكل هذا

القانون موضوع العديد من الدراسات التطبيقية التي اهتمت بتحديد مرونة الانفاق نسبة الى الناتج المحلي الخام الاسمي والحقيقي (Semedo, G. 2007,p124) .

لاحظ (Wagner) من خلال بحوثه نموا مطلقا ونسبيا للإنفاق العمومي في الكثير من دول أوروبا الغربية، والتي كانت حسبه نتيجة ضغط التطور الاجتماعي، عرف هذا التفسير بقانون (Wagner,1893)، حيث يعتبر هذا القانون في الادبيات الاقتصادية كمشاهدة واقعية وحقيقة تاريخية مدعمة لدور النفقات العامة داخل الاقتصاد (Maxime Desmarais-Tremblay,2016,p.169). اذ يؤكد على ان توسع مهام الدولة يؤدي الى الرفع من النفقات العمومية للإدارة ولتعديل الاختلالات داخل الاقتصاد، كما ان تطور المجتمعات الصناعية الحديثة يولد ضغط سياسي متنامي في سبيل التطور الاجتماعي ويفرض الاهتمام المتنامي لمتطلبات المجتمع، حيث يكون تطور النفقات العمومية نسبة الى تطور الدخل الوطني أكبر من الواحد، وبالتالي تؤدي الى تطور نسبي للقطاع العمومي.

4.2 المكافئ الريكاردي.

تطرح نظرية المكافئ الريكاردي فكرة عدم ارتباط أثر النفقات العامة على الاقتصاد بطريقة تمويل هذه النفقات، وبالخصوص الاختيار بين التمويل بالضريبة او التمويل بالاستدانة او حتى الإصدار النقدي. اول من استعمل هذا المصطلح هو الاقتصادي الأمريكي (Robert Barro,1974)، وهذه النظرية المستوحاة من الاقتصادي (David Ricardo) تحلل الفكرة التي مفادها ان كل من الجباية والدين العام تمثلان شكلان متكافئان لتمويل النفقات العامة. استعملت المدرسة الكلاسيكية الجديدة فكرة المكافئ الريكاردي كدليل على عدم فعالية المقاربة الكينزية لدعم النمو الاقتصادي بواسطة عجز الميزانية (Emmanuel Thibault,2003,p172).

ففي حالة افتراضنا ان الاقتصاد مغلق فهذا يعني ان الحكومة ستسدد دينها عن طريق الرفع من الضرائب في المستقبل. مما يعني انه اعتمادا على فرضية التوقعات العقلانية سوف يلجأ الافراد الى زيادة مدخراتهم بشراء السندات الحكومية، وبالتالي فإن الادخار يصبح مساوي لحجم الدين العام، هذا يعني ان معدل الفائدة سوف يبقى ثابتا، ومنه فلا يوجد أثر الطرد للاستثمار الخاص على النفقات العمومية وان الطلب الكلي لن يتغير الى جانب المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد. نستنتج إذا أنه في نموذج نفقات عمومية معطى، فإن طريقة تمويل النفقات لا تغير الطلب الكلي، وبالتالي فهذه النظرية تستعمل كدليل على عدم جدوى زيادة النفقات العمومية داخل الاقتصاد .

3. الدراسات السابقة:

شكل موضوع أثر الانفاق العام على مستويات النمو الاقتصادي الكلي والفردي، التشغيل، الأسعار وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي محورا هاما في الدراسات الاقتصادية عامة والكمية خاصة، سنحاول في هذا المحور التطرق الى بعض هذه الدراسات مع التركيز على البحوث الحديثة.

3-1 الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الاجنبية

حاول (Tendelet J.I,2018) في بحثه تحليل آثار الانفاق العام على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الكونغو باستعمال مقاربة (ARDL)، فوجد ان النفقات العمومية تؤثر على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات في المدى القصير (تأكيد وجهة النظر الكينزية)، اما في المدى البعيد فاستنتج ان العلاقة سلبية. كما حاول (M. Bendoma , C. M. Essomba,2017) تحليل اثر الانفاق الاستثماري العمومي على النمو الاقتصادي في الكاميرون، الى جانب دراسة اثره غير المباشر على النمو الاقتصادي من خلال علاقته مع الاستثمار الخاص ، وقد بين التحليل الكمي باستعمال نموذج (ARDL) ان للاستثمار العمومي اثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، كما ان اثره معدوم على الاستثمار الخاص.

من جانب اخر حاول (N. A. Tanimoune, J. L. Combes, P. Plane,2005) دراسة العلاقة غير الخطية بين السياسة المالية والنشاط الاقتصادي لعينة من دول (UEMOA). من خلال اختبار نموذج تكون فيه اثار السياسة المالية مرتبطة بمعدل الاستدانة العمومي الخارجي، باستعمال مقاربة نماذج العتبات الداخلية (seuils endogènes) المطورة من طرف (Hansen ,1996). بينت النتائج ان للسياسة المالية الممارسة من قبل الحكومات اثار كنزية على النشاط الاقتصادي في حالة لم يتجاوز معدل الاستدانة 83 بالمئة، اما في حالة تجاوز هذا المعدل فإن الآثار تصبح غير كنزية او حتى مخالفة للمقاربة الكنزية.

في نفس الاطار حاول (Fantás , Mihov ,2001) تحليل المعطيات الفصلية الامريكية من سنة 1969 الى 1996 باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ، وقد بينت نتائج الدراسة ان سياسة مالية محفزة تؤثر بشكل إيجابي معنوي ودائم على الإنتاج الخاص والتشغيل، حيث ان ارتفاع النفقات العمومية بواحد بالمئة تؤدي الى ارتفاع الناتج الخاص ب 0.3 بالمئة سنتين بعد احداث هذه الصدمة.

أيضا دراسة (N. B. Abou, 2007) التي تحاول تحليل طبيعة العلاقة بين الانفاق الاستثماري العمومي والانفاق الاستثماري الخاص، واثر مركبات الانفاق العمومي (النفقات الجارية والاستثمارية) في دول (UEMOA) على النمو الاقتصادي، بينت نتائج الدراسة باستعمال معطيات (Panel) للفترة 1970-2013 ، وجود اثر الدفع للاستثمارات العمومية على الاستثمار الخاص، كما ان بنية

الانفاق العام تلعب دورا كبيرا في التأثير الإيجابي على معدل النمو، فزيادة حجم الاستثمار العمومي الاستثماري وزيادة نسبته في الانفاق الكلي للدول يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي . ايضا باستعمال مقاربة النمذجة غير الخطية حاول (J, Malizard, 2014) تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي، بينت نتائج البحث احقية هذه المقاربة مقارنة بمقاربة النماذج الخطية في استخراج حقيقة التأثير الموجودة بين المتغيرتين. كما قام (B. Diagne, D. Thiam , R. Wane,2016)، باستعمال نموذج (DSGE) باستخراج التركيبة المثلى للنفقات العمومية في السنغال، من حيث علاقة كل مركبة مع النمو الاقتصادي. نتائج البحث بينت ان أحسن تركيبة تتمثل في مستوى 20 بالمئة من النفقات الجارية و80 بالمئة بالنسبة للنفقات الاستثمارية عند كل زيادة سنوية.

2-3 الدراسات الخاصة بالاقتصاد الجزائري

-دراسة (بن علي قريجيج.2018) بعنوان-أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1990-2017 - استعمل الباحث مقاربة جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وقد توصلت الدراسة الى إمكانية تطبيق قانون (Wagner) على الاقتصاد الجزائري في الاجل القصير حيث هناك علاقة طردية موجبة بين حجم الانفاق ومستويات الناتج.

-دراسة (عتو، مكي.2018) بعنوان -دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ-.

وقد استهدف البحث دراسة وتحليل العلاقة بين نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الإيرادات الجبائية والنمو الاقتصادي، توصلت الدراسة الى وجود أثر موجب لكل من نفقات التسيير والايرادات الجبائية، وأثر سالب بالنسبة لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي.

- دراسة (بربار.2017) بعنوان -اثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2015 . هدفت الدراسة الى محاولة بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة الأثر المترتب من جراء التوسع في النفقات العمومية على الناتج المحلي للجزائر باستعمال نموذج انحدار بسيط وبافتراض استقرارية متغيرات الدراسة.

-دراسة (بن عزة.2017) بعنوان -أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014 ، وقد هدفت هذه الدراسة الى استكشاف أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي. توصلت الدراسة الى ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي يؤثر بصورة سالبة على النمو الاقتصادي في المدى القصير

وينعدم هذا التأثير في المدى البعيد، اما الانفاق الاستثماري فاثره موجب في المدى القصير مع انعدام للأثر في المدى البعيد.

-دراسة (العقون، بهناس.2019) بعنوان -تحديد أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) ومنهج اختبار الحدود-، وقد استنتجت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك وتأثير معنوي موجب في المدى القصير والمدى البعيد.

-دراسة (شيبي عبد الرحيم واخرون. 2010) بعنوان -الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر -باستخدام مقاربة نماذج SVARوباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1965-2007. بينت نتائج الدراسة ان حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة ب % 1 سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي.

4. الدراسة التطبيقية:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل آثار المدى القصير والمدى البعيد لبنية الانفاق العام على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر، سوف نحاول في هذا المحور تقديم النموذج النظري وتمثيل العلاقة محل الدراسة التطبيقية. سنستخدم في هذا التحليل الكمي معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 1974حتى سنة 2017.

1.4 تعريف المتغيرات:

سوف يتم استعمال ستة متغيرات في هذه الدراسة ممثلة في: $GDPPC_t$: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، $FBCF_t$: اجمالي تكوين راس المال الثابت نسبة الى اجمالي الناتج المحلي، وقد اخترناها كمتغيرة أساسية ممثلة للإنفاق الاستثماري، DTC_t : النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة الى اجمالي الناتج المحلي، RRP_t : إيرادات الموارد النفطية نسبة الى اجمالي الناتج المحلي، $EXPBS_t$: صادرات السلع والخدمات نسبة الى اجمالي الناتج المحلي، INF_t: معدل التضخم (نسبة تغير المعدل العام لأسعار الاستهلاك).

جميع المتغيرات معبر عليها باللوغاريتم وهذا ما يجعل المعاملات المقدرة ممثلة لمختلف مرونات المدى البعيد والقصير.

2.4 النتائج التطبيقية:

1.2.4 نتائج اختبارات جذر الوحدة:

من المعروف ان اختبارات جذر الوحدة من الجيل الاول (KPSS, PP, ADF) تتميز ببعض العيوب اهمها حساسية نتائجها لعدد التأخيرات المستعملة وتحيزها نحو الإفراط في رفض فرضية العدم عندما تكون صحيحة وإلى عدم رفضها عندما تكون خاطئة (R. Harris and R. Sollis, 2003,p41)، ولإزاحة الشك عن النتائج المستخرجة من اختبارات جذر الوحدة نقوم باختبار اخر مقترح من طرف (Ng-perron,2001) لمعالجة العيوب المذكورة سابقا . حيث يعتبر هذا الاختبار من أفضل الاختبارات للكشف عن جذور الوحدة، اذ يعالج مشكلة حساسية اختبار جذر الوحدة اتجاه اختيار طول الإبطاء. يبين الجدول رقم (1) نتائج الاختبار عند المستوى للمتغيرات، اما الجدول رقم (2) فإنه يبين نتائج اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول للفروقات من الرتبة الاولى.

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة Ng-perron عند المستوى

Ng-Perron test statistics	MZa	MZt	MSB	MPT	Lag
GDPPC	2.349	3.397	1.446	176.532	9
FBCF	**-106.97***	**-7.275***	**0.068***	**0.297***	8
DTC	-5.661	-1.44	0.254***	4.997	1
RRP	-7.78***	1.921***	0.246***	3.338***	0
EXPBS	-5.074	-1.459	0.287	5.15	0
INF	11.329**	-2.379**	0.21**	2.162**	0
Asymptotic critical values*:	**MZa**	**MZt**	**MSB**	**MPT**	
1%	-13.8000	-2.58000	0.17400	1.78000	
5%	-8.10000	-1.98000	0.23300	3.17000	
10%	-5.70000	-1.62000	0.27500	4.45000	

***Ng-Perron (2001, Table 1)**

***: معنوية عند مستوى 1%، ** :5%، ***: 10 %على التوالي،** Lag **: عدد التأخيرات المثلى**

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

الجدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول

	ADF	PP	$KPSS^{+}$	$ADF\text{-}GLS^{+++}$
DGDPPC	-2.665* [8] (-2.634)	-3.274* [3] (-2.621)	0.136* [4] (0.739)	-2.914* [8] (-2.634)
DTC	-5.352* [0] (-2.621)	-5.33* [7] (-2.62)	0.104* [3] (0.739)	-3.421* [0] (-2.621)
DRRP	-6.95* [0] (-2.621)	-7.083* [6] (-2.621)	0.102* [6] (0.739)	-6.464* [0] (-2.621)
DEXPBS	-5.731* [0] (-2.621)	-5.693* [4] (-2.621)	0.124* [3] (0.739)	-5.324* [0] (-2.621)

*: **معنوية عند مستوى 1%، ** :5%، ***: 10 %على التوالي، [..]: عدد التأخيرات المثلى،**

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

تبين نتائج اختبار (Ng-Perron,2001) بشكل قاطع ان متغيرة (FBCF) مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية (1%) كما ان متغيرة (INF) مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية (5%) ، حيث أن جميع الإحصاءات المحسوبة أصغر من القيم الحرجة المجدولة (Ng-perron,2001) وبالتالي نرفض فرضية العدم لاحتواء السلسلتين على جذر الوحدة وكنتيجة لذلك فهي مستقرة. اما بالنسبة لباقي المتغيرات فإنها غير مستقرة بمستوى معنوية (5%)، اذ ان كل القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة.

اما نتائج اختبار جذر الوحدة للفروقات من الرتبة الأولى لكل من (GDPPC) و(DTC) و(RRP) و(EXPBS) باستعمال اختبارات الجيل الأول والمبينة في الجدول رقم (2) فتبين ان جميع المتغيرات المذكورة سابقا مستقرة عند الفرق الأول، وكنتيجة لذلك فان النموذج المراد تقديره يحتوي على متغيرتين مستقرتين عند المستوى ومتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، مما يؤكد احقية استعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة (ARDL).

2.2.4 اختبارات المقاطع الهيكلية:

تم تطوير العديد من اختبارات المقاطع الهيكلية في إطار نماذج الانحدار الخطي، اول هذه الاختبارات هو اختبار (Chow ,1960) الذي استعمل فيه إحصائية (F-tests) لاختبار المقاطع الهيكلية المعلومة، في جانب اخر طور كل من (Brown) (Durbin . Evans ,1975) اختبار (Cusum) و (Cusum Squared) في حالة المقاطع الهيكلية غير المعلومة (M. H. Pesaran, A. Timmermann,2005,p.3).في بحثنا هذا سنقتصر على اختبار (Bai. Perron, 1998, 2003) للكشف عن وجود مقاطع هيكلية في المتغيرة المفسرة GDPPC.

الجدول (3): اختبار وجود مقطع هيكلي (Bai. Perron, 1998, 2003)

Break Test	F-statistic	Scaled F-satistic	Critical Value**	Beak dates
0 vs. 1 *	136.2111	136.2111	8.58	2003
1 vs. 2	8.765428	8.765428	10.13	

*** Significant at the 0.05 level.**

**** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.**

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

بين اختبار (Bai. Perron, 1998, 2003) وجود مقطع هيكلي داخل المتغيرة حددت فترته في سنة 2003 ، سوف نقوم بأخذ هذا المقطع بعين الاعتبار من خلال استعمال متغيرة صماء تأخذ القيمة صفر قبل سنة 2003 والقيمة واحد بعد ها التاريخ.

3.4مقاربة نماذج (ARDL) في تحليل التكامل المشترك:

تشتمل الأبحاث التطبيقية على العديد من الطرق المستعملة في اجراء اختبارات التكامل المشترك، يمكن حصر أهمها في طريقة (Engle Granger, 1987) المبنية على اختبار البواقي، طريقة (Johansen . 1991, 1995) و (Johansen-Juselius ,1990) المؤسسة على طريقة اعظم احتمال، غير ان ضعف قوتها الى جانب مشاكل أخرى مرتبطة بالطرق المعتمدة في هذه الاختيارات أدت الى تفضيل طريقة (ARDL) . كما ان هناك طرق أخرى عديدة مثل طريقة المربعات الصغرى العادية المطورة كليا (FMOLS) لـ (Phillips. Hansen) و التي اختبرا فعاليتها (Y. Shin, M. H. Pesaran, 1995,p1) من خلال مقارنة ادائها في حالة العينات الصغيرة بالاعتماد على تجارب (Monte Carlo)، ووجدا ان طريقة (ARDL) اكثر فاعلية منها في نمذجة السلاسل الزمنية واستخراج علاقات التوازن للمدى البعيد (M. H. Pesaran, Y.Shin, 1997)، كما ان طريقة النمذجة بواسطة (ARDL) لا تتطلب دراسة قبلية دقيقة لاختبارات جذر الوحدة، الى جانب خصائصها المتعلقة بجودة نتائجها في حالة العينات الصغيرة (E. Nkoro , A. K. Uko, 2016,p.64) . تشتمل مقاربة نماذج (ARDL) على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة باختبار وجود علاقة بعيدة الاجل بين المتغيرات، ويتم هذا الاختبار بحساب إحصائية فيشر لتحديد معنوية المستويات المؤخرة للمتغيرات في صيغة نموذج (ARDL) المناسب، يتم تحديد رتب التأخيرات في نموذج (ARDL) باستعمال معايير المعلومات ل ((Schwartz (SIC) و (Akaike)، ويتم تقدير النموذج المختار باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية. نموذج (ARDL) يعطى كالتالي:

$\Delta Y_t =$

γ_i , δ_i: تمثل ديناميكية المدى القصير للنموذج.

β_2 , β_1: تمثل علاقة المدى الطويل.

ε_t: حد الخطأ العشوائي يمثل صخب ابيض.

Δ : تمثل معامل الفرق.

p : التأخير الأمثل حسب معيار المعلومات المستعمل.

قبل الانتقال الى الخطوة الثانية وجب التأكد من جودة النموذج باستعمال بعض الاختبارات الإحصائية، أهمها اختبار الارتباط الذاتي للبواقي واختبار تجانس تباين الخطأ الى جانب التوزيع الطبيعي للبواقي، وأخيرا اختبار استقرارية النموذج وفي حالة رسوب النموذج من حيث شروط الجودة القياسية نعود الى المرحلة الأولى من خلال إعادة توصيف النموذج من جديد (Peasaran . al, 2001).

بعد تقدير نموذج (ARDL) نلجأ الى اجراء اختبار الحدود للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث نستعمل في ذلك اختبار فيشر. تمثل فرضية العدم في اختبار فيشر عدم وجود علاقة تكامل مشترك، عكس ذلك فإن الفرضية البديلة تمثل وجود على الأقل علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد بين متغيرات النموذج.

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك: $H_0 \ .\beta_1 = \beta_2 = 0$

مقابل فرضية البديلة: وجود تكامل مشترك: $H_1 \ .\beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$

مع الإشارة الى ان التوزيع التقاربي لإحصائية فيشر المستعملة في الاختبار غير معياري، ويتم حسابه بطريقة مستقلة عن رتبة تكامل المتغيرات المفسرة، قام (Pesaran . al , 1996) بحساب القيم الحرجة الخاصة وحددا مجموعتين: المجموعة الأولى مرتبطة بالافتراض ان كل المتغيرات مستقرة عند المستوى، اما المجموعة الثانية فمرتبطة على افتراض انها كلها متكاملة من الرتبة الأولى، ويتم اتخاذ القرار بالشكل التالي (B. Morley,2006):

- نرفض فرضية العدم إذا تجاوزت قيمة (F-stat) الحد الأعلى، ونستنتج وجود علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد بين المتغيرات.
- نقبل فرضية العدم إذا كانت القيمة المحسوبة ل(F-stat) اقل من الحد الأدنى ونقر بعدم وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات.
- أخيرا إذا كانت قيمة (F-stat) المحسوبة محصورة بين الحدين الأعلى والادنى فلا يمكن لنا اتخاذ قرار خاص بوجود او عدم وجود علاقة في الأمد البعيد بين متغيرات الدراسة.

المرحلة الثانية: تتمثل في تقدير معاملات المدى البعيد والمدى القصير الى جانب معامل الحشد في إطار نموذج تصحيح الخطأ في حالة تأكيد النتائج على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

4.4 تقدير النموذج:

صيغة نموذج (ARDL) المقدرة تكون كالتالي:

GDP

تتمثل متغيرات التحكم المستعملة (variables de control) في كل من INF_t، $EXPBS_t$، RRP_t. اما المتغيرات الأساسية للدراسة فهي $FBCF_t$ و DTC_t. بالنسبة الى عدد التأخيرات المثلي فقد استعملنا معيار (Schwarz) الذي بين ان أحسن نموذج هو نموذج ARDL(1,3,0,1,2,2)الجدول رقم (4) يبين نتائج التقدير.

الجدول (4): نتائج تقدير نموذج ARDL (1,3,0,1,2,2)

	Coefficient	SE	t-Statistic	Prob.*
GDPPC(-1))	0.699243	0.061355	11.39676	0.0000
FBCF	-0.007846	0.042927	-0.182767	0.8565
FBCF(-1)	0.187074	0.070297	2.661176	0.0134
FBCF(-2)	-0.149031	0.058137	-2.563452	0.0168
FBCF(-3)	0.150934	0.033196	4.546727	0.0001
DTC	-0.023739	0.026001	-0.912992	0.3700
RRP	0.001484	0.018099	0.081992	0.9353
RRP(-1)	-0.062206	0.019055	-3.264479	0.0032
EXPBS	-0.019510	0.037346	-0.522419	0.6060
EXPBS(-1)	0.161405	0.044615	3.617745	0.0013
EXPBS(-2)	-0.063640	0.024021	-2.649390	0.0138
INF	-0.008896	0.004170	-2.133396	0.0429
INF(-1)	-0.005914	0.004290	-1.378496	0.1803
INF(-2)	-0.008998	0.004138	-2.174456	0.0393
DUMI2003IN	0.069950	0.015065	4.643181	0.0001
C	2.874399	0.734325	3.914340	0.0006
R^2	0.98			
LM(1)	0.763			0.382
LM(2)	2.60			0.272
ARCH(1)	0.064			0.799
ARCH(2)	0.661			0.718
Jarque-Bera	0.35			0.839
Number of models evalulated: 3125				

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

أكدت جميع نتائج الاختبارات جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، فاختبار (LM) اظهر عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي من الرتبة الأولى او الثانية حيث ان قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 في الحالتين ، كما ان اختبار (ARCH) الخاص بالكشف عن مشكل عدم تجانس تباين الخطأ قد بين مما لا يدع مجالا للشك عدم وجود هذا المشكل في النموذج اذ ان قيمة الاحتمال اكبر من 0.05. الى جانب ذلك بين اختبار (Jarque-Bera) ان التوزيع الاحتمالي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي، إذ ان القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) أكبر من 0.05. اما اختبار الاستقرارية المستعمل فهو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التكرارية (Cusum

Squared) والذي يوضح الشكل رقم (1) نتائجه التي تبين بشكل قاطع استقرارية النموذج، حيث ان جميع البواقي االتكرارية موجودة داخل مجال الثقة.

الشكل (1): اختبار Cusum Squared

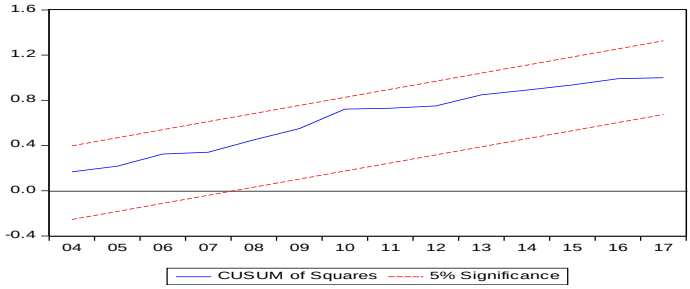

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

بعد تقدير نموذج (ARDL) الذي تم اختياره على أساس معيار ((Schwarz(sc) نلجأ في الخطوة التالية لاختبار الحدود، بحساب إحصائية (F-statistic) ومقارنتها بالحدود الدنيا والعليا لإحصائية (F-statistic) المجدولة عند مستويات المعنوية المختلفة، الجدول رقم (5) يبين نتائج الاختبار.

الجدول (5): نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	**Value**	**K**
F-statistic	11.37882*	5
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

*: **معنوية عند مستوى 1%**، k : **عدد المتغيرات المفسرة.**

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

تبين نتائج اختبار الحدود ان إحصائية فيشر المحسوبة (F=11.37882) أكبر من جميع إحصاءات الحد الأعلى المجدولة عند جميع مستويات المعنوية، وكنتيجة لذلك فإننا نرفض فرض العدم المتعلق بعدم وجود علاقة بعيدة المدى ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة بعيدة المدى عند

مستوى معنوية 1% تجمع كل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية مع بنية الانفاق العام ومتغيرات التحكم المستعملة في نموذج الدراسة.

هذه النتيجة تسمح لنا بالانتقال الى الخطوة الأخيرة من مقاربة منهج الحدود. الجدول رقم (6) والجدول رقم (7) يبينا نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يسمح لنا باستخراج جميع هذه المقدرات

الجدول (6): معاملات المدى القصير وسرعة التعديل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D (FBCF)	-0.007846	0.042927	-0.182767	0.8565
D (FBCF(-1))	0.149031	0.058137	2.563452	0.0168
D (FBCF(-2))	-0.150934	0.033196	-4.546727	0.0001
D (DTC)	-0.023739	0.026001	-0.912992	0.3700
D (RRP)	0.001484	0.018099	0.081992	0.9353
D (EXPBS)	-0.019510	0.037346	-0.522419	0.6060
D (EXPBS(-1))	0.063640	0.024021	2.649390	0.0138
D(INF)	-0.008896	0.004170	-2.133396	0.0429
D(INF)(-1)	0.008998	0.004138	2.174456	0.0393
D(DUMI2003IN)	0.069950	0.015065	4.643181	0.0001
CointEq(-1)	-0.300757	0.061355	-4.901947	0.0000

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

الجدول (7): معاملات المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
(FBCF)	0.602251	0.158201	3.806868	0.0008
(DTC)	-0.078931	0.091128	-0.866147	0.3946
(RRP)	-0.201898	0.097050	-2.080352	0.0479
(EXPBS)	0.260195	0.138493	1.878758	0.0720
(INF)	-0.079159	0.013892	-5.698125	0.0000
DUMI2003IN	0.232579	0.029136	7.982646	0.0000
C	9.557219	0.646614	14.780406	0.0000

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

يعطينا الجدول رقم (6) نتائج تقدير مرونات المدى القصير، وتظهر جميع هذه المتغيرات في شكل فروقات من الرتبة الأولى معبرة في ذلك على العلاقة الديناميكية للمدى القصير. اما الجدول رقم (7) فيوضح تقدير مرونات المدى البعيد الموضحة للعلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة.

5.4تحليل النتائج

بينت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ان أثر بنية الانفاق العام للمدى القصير يختلف عن اثار المدى البعيد، اذ ان أثر متغيرة اجمالي تكوين راس المال الثابت نسبة الى اجمالي الناتج المحلي لا تظهر اية معنوية احصائية الا عند الابطاء الأول والثاني مع انعدام اية اثار آنية، كما ان الأثران متعاكسان في الإشارة، مما يدعو الى الشك في وجود أثر في المدى القصير. اما في المدى البعيد فأثره موجب ومعنوي وبمرونة تقارب قيمتها 0.60، مما يعني ان زيادة اجمالي تكوين راس المال الثابت نسبة الى اجمالي الناتج المحلي ب 10% يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بحوالي **6%**. وهي نتيجة معاكسة لما استنتجه (شيبي واخرون.2010) في دراستهم الخاصة بأثر السياسة المالية والتي استنتجوا من خلالها ان السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة. كما انها تعاكس نتيجة دراسة (عتو، عمارية.2017) و(بن عزة.2017) و(حمة، سالمي.2015) التي بينت ان التأثير الموجب يكون فقط في المدى القصير، وهو ما يخالف حقيقة ان اثار الانفاق الاستثماري لا تظهر عادة الا في المدى البعيد، وقد تبدو هاتين النتيجتين مرتبطتين بطبيعة النماذج القياسية المستعملة في الدراستين. في المقابل فهي تتماشى مع نتائج دراسة (بن علي قريجيج.2018) .

اما أثر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة الى اجمالي الناتج المحلي فلم يظهر أي أثر معنوي، لا في المدى القصير ولا في المدى البعيد. وهي ان كانت تخالف النتيجة المتوصل اليها في دراسة (بن عزة.2017) للمدى القصير الا انها تؤكد نتيجة المدى البعيد. والنتيجة العامة تختلف اجمالا من نتيجة (مسعودي، عزي .2020) التي استعملت أيضا منهج اختبار الحدود اذ استنتجت وجود علاقة عكسية معنوية بين برامج الانفاق والنمو الاقتصادي. عكس دراسة (العقون، بهناس.2019) التي استعملت نفس النموذج غير ان النتيجة كانت في استنتاج العلاقة الموجبة بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي. كما انه من بين جميع متغيرات التحكم المستعملة اظهر معدل التضخم معنوية إحصائية مقبولة وبإشارة سالبة دلالة على العلاقة العكسية بين معدل التضخم ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في المدى البعيد فقط، كما بين (RRP_t) بعض الاثار المعنوية في المدى البعيد لكن بإشارة سالبة عكس ما هو مفترض ان تكون عليه او نتيجة حقيقية تنم عن سوء توزيع مداخيل الريع البترولي. اما متغيرة ($EXPBS_t$) فاثارها معنوية في المدى القصير والبعيد معا بنسب متفاوتة. أيضا بينت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك توضح العلاقة التوازنية بعيدة المدى بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وبنية الانفاق العام.

5.الخاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث التطبيقي تحليل العلاقة بين تطور بنية الانفاق العام وأثرها على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر، يمكن تحديد نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

-أظهرت نتائج اختبار الحدود رفض فرض العدم المتعلق بعدم وجود علاقة بعيدة المدى وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل عند مستوى معنوية 1% تجمع كل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مع بنية الانفاق العام ومتغيرات التحكم المستعملة في نموذج الدراسة.

-بينت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ان أثر المركبة الأولى لبنية الانفاق العام المتمثلة في متغيرة اجمالي تكوين راس المال الثابت نسبة الى اجمالي الناتج المحلي لا تظهر اية معنوية احصائية انية، غير ان الأثر يظهر عند الابطاء الأول والثاني بمرونات قصيرة المدى هي على التوالي 0.14 و

-0.15، يقودنا هذا الاختلاف في الإشارة الى الشك في وجود أثر معنوي دائم في المدى القصير، حيث ان الأثر الموجب للسنة الأولى ينعكس بالسلب في السنة الثانية. وترجح هذه النتيجة الحقائق الاقتصادية لعدم وجود هذا الأثر في المدى القصير نتيجة الانعكاسات البطيئة لتطور قطاعات البنى التحتية على المستوى المعيشي للفرد، وتطلب هذا الأثر لفترة زمنية طويلة نسبيا حتى تظهر انعكاساته على نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

-عكس ذلك لم تظهر النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة نسبة الى اجمالي الناتج المحلي أي أثر معنوي، لا في المدى القصير ولا في المدى البعيد. وقد تبدو هذه النتيجة غير متوقعة، غير ان التدقيق في مركبة الاستهلاك الحكومي وأثرها على الناتج الإجمالي المحلي يسمح لنا بفهم عدم وجود أي أثر على تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

-اظهر معدل التضخم معنوية إحصائية مقبولة وبإشارة سالبة دلالة على العلاقة العكسية بين معدل التضخم وتطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

-بينت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك توضح العلاقة التوازنية بعيدة المدى بين نمو الناتج المحلي الفردي وبنية الانفاق العام الى جانب متغيرات التحكم الأخرى المستعملة، بمعنوية إحصائية وبإشارة سالبة لمعامل تصحيح الخطأ المبين لسرعة تصحيح اختلالات المدى القصير نحو وضعية التوازن لعلاقة المدى الطويل تقدر ب -0.30 وهي نفس النتيجة المتوصل اليها من طرف (بن علي قريجيج.2018) ، هذا يعني ان اختلالات المدى القصير عن وضعية التوازن للمدى البعيد تصحح بنسبة 30 بالمئة في كل سنة مما يعني ان الفترة المطلوبة للعودة للوضع التوازني تحدد بحوالي ثلاث سنوات.

4. قائمة المراجع:

Geweke, John F.; Horowitz, Joel L.; Pesaran, M. H.: Econometrics: à bird's eye view**,** Center for Economic Studies and Ifo Institute (CESifo), CESifo Working Paper, No. 1870, Munich. (2006).

Engle.R.F , Granger.C.W.J, Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, Vol. 55, No. 2, 251-276. (March, 1987).

Phillips.P.C.B and Ouliaris.S, Asymptotic Properties of Residual Based Tests for Cointegration, *Econometrica*, Vol. 58, No. 1 ,pp. 165-193. (Jan., 1990).

Johansen.S, Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models, *Econometrica* Vol. 59, No. 6 , pp. 1551-1580. (Nov., 1991).

Stock.J.H , Watson.M.W, Testing for Common Trends, Journal of the American Statistical Association, Vol. 83, No. 404, December 1988

Pesaran.M.H, Shin.Y , Smith.R.J, Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16: 289–326 (2001).

Pesaran.M.H , Shin.Y, Long-run Structural Modelling, , Econometric Reviews, Vol 21(1), 49–87 (2002).

Musgrave.A and Peacock.A.T Classics in The Theory of Puplic Finance , Macmillan Stmartins Press ,New York . (1967)

Elalaoui.J, Hefnaoui.A, L'impact des Depenses Publiques sur la Crroissance Economique: Approche par le Modele ARDL Cas de Maroc, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit , Numéro 6 : Septembre 2018.

Tendelet J. I. Depenses D'investissement Publiques et Croissance Économique Au Congo .Annales de l'Université Marien N'gouabi, 18(1): 111-126 Sciences et Economiques et de Gestion. 2018.

Semedo, G. L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité. L'Actualité économique, Vol 83(2), pp123–1622007 .

Maxime D.T. La théorisation des dépenses publiques de Richard A. Musgrave : essai d'histoire de la pensée et d'épistémologie économiques. Economies et finances. Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne; Université de Lausanne, 2016.

Barro, R. J. Are government bonds net wealth? Journal of Political Economy 82(6): 1095-1117.1974

Emmanuel.T . L'equivalence Ricardienne dans les Modeles de Croissance avec Accumulation de Capital Revue d'économie politique 2003/2 Vol. 113 | pages 171 à 197..2003

Bendoma.M , Essomba.C.M, (2017) .Public Investment and Economic Growth in Cameroon, MPRA Paper No. 81794, posted 5 October 2017 23:20 UTC, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/81794/ consulte 07/02/2019

Tanimoune.N.A , Combes.J.L , Plane, Les effets non linéaires de la politique budgétaire : le cas de l'Union Economique et Monétaire Ouest Africaine. Communication aux journées de l'AFSE, Economie du développement et de la transition. Clermont-Ferrand, 19 et 20 mai 2005.France.

Fantás , Mihov ,The Effects of Fiscal Policy on Consumption and Employment: Theory and Evidence CEPR Discussion Paper No. 2760.2001.

Dione.L.A. Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique : analyses théoriques et empiriques sur des panels de pays développés, émergents et en voie de développement. Economies et finances. Université de Bourgogne, 2016.

N'Guessan.B.A, Structure des Depenses Publiques dans L'UEMOA * Document d'Etude et de Recherche, BCEAO N° DER/07/04 - Septembre 2007.

Malizard.J , Depenses Militaires et Croissance Economique dans un contexte non Lineaire Le cas français Revue économique 2014/3 Vol. 65 | pages 601 à 618.2014.

Diagne.B, Thiam.D , Wane.R , Composition optimale des dépenses publiques au Sénégal septembre Direction de la Prevision et des Etudes Economiques, Document d'Etude N°35 .2016.

Pesaran.M.H, Shin.Y, An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysise Symposium at the Centennial of Ragnar Frisch, The Norwegian Academy of Science and Letters, Oslo, March 3-5, 1997.

Nkoro.E , Uko.A.K, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, pp 63-91.2016

Kelly.W.K.S (2018), Peasaran et al. (2001) Bound Test and ARDL cointegration Test, https://www.researchgate.net/publication/322208483, consulte 08/01/2019